الأدب : ناقد الدولة !

بقلم رئيف خوري

ويسألونك عن علاقة الادب بالدولة ، كيف يصح ، ان تكون ؟ ويشدّدون في السؤال حتى لقد التمست لهم مثلًا في الحافهم فما وجدت اقرب من ديوجين الاغريقي ، يوم حمل قنديلًا مضاءً في رابعة النهار ، ومضى ضاحكاً متفجعاً يفتش عن انسان في السابلة .

ولست إخالك الا سمعت بديوجين هذا ، وعلمت من امره انه كان ، الى حمله القنديل المضاء ، يتخذ له بيتاً في برميل !

أجل ، ولا احسبك الا ذاكراً يوم اتاه الاسكندر المقدوني ، مشرّفاً له بالزيارة ، ناثراً له آيات الاعجاب ، وديوجين عند برميله منغمس تحت قرص الشمس في فيض من الدفء والضوء .

قال له الاسكندر : الا تعرض عـــلي حاجتك يا ديوجين فاقضيها لك ؟

فنظر ديوجين الى الفاتـــح المنتصب امامه بقامة فارعة ، وخوذة لامعة ، واجابه :

— خلّ بيني وبين الشمس ، تلك حاجتي اليك . لقد قبض عني ظلك النور !

اني ، يا صاحبي ، مـع حفظ الفرق بـين ديوجين الاغريقي وبيني ، ثم بين الاسكندر المقدوني ، وأولياء الأمر — ، كافأهم الله او فليفعل بهم ما وسع عدله ! — اقول للدولة ، بلسان الادب :

— خلي بيني وبـــين الشمس ، تلك حاجتي اليك !

ليس ينتظر الادب في كنف الدولة الا ما ينتظر الزهر اذا قطف من الحقل ليوضع في آنية بين اربعة جدران . فقل لي : كم يعيش الزهر ، اذاً ، قبل ان يذوي ورقه ويغيض رونقه ويذهب عطره وسحره ؟ بـل ما لي أنسيت ان من الزهر ما « يعيش » طويلًا في الآنية ؟ على انه — واأسفاه ! — لا يكون زهراً وانما هو بعض كرتون وقراطيس « وتنك » زوّر بالشكل واللون على الزهر تزويراً .

يصح ، في المصادفات السعيدة ان يتفق للدولة ان تحترم بعض غايات صالحة من الغايات التي يخدمها الادب . وهنا يسوغ ان تقع مهادنة ، لا مسالمة ! ، بين شطر من الادب وجانب من الدولة . ومع ذلك لا يجوز الا ان يبقى الادب قائماً تحت رايته الخاصة ! لا يصح للادب ان ينكس رايتـــه ليسعى تحت راية الدولة ولو نُقشت عـــلى الرايتين ، في وقت من الاوقات ، اذا تحقق على أيديهم هم ، وان من واجبهـــم « القومي » ان يعرقلوا كل مسعى يتحقق على أيدي سواهم ...

ولسنا ننسى اننا في حاجة الى كفاءات فنية والى رؤوس اموال من الخارج ، واننا لا نعيش في هذا العالم على حـدة . فيجب ان نمد ايدينا الى كل هذا ، وان نفتح له صدورنا ، وان نكبت في هذه الصدور كل ما أكنته من حقد وضغينة عـلى الاقوياء الاجانب الذين استثمرونا وعبثوا بنا في الماضي . فليس من سياسة سليمة تبنى على الاحقاد ، وقد ولى زمن العزلة والانطواء .

وتاريخ الامم كتاريخ الافراد ، قد يكون لك خـــير الاصدقاء في من كان ألد الاعداء . زد على ذلك ان صداقتنا لن تكون من طرف واحد ، فهناك أيد تمتد الينا بالصداقة ، وهي ترى في صداقتنا من الخير مثلما نجد في صداقتها . وليس علينا إلا ان نحسن الاختيـار وان نضبط الحسابات ، لان الحسابات المضبوطة كفيلة بديمومة الصداقة .

وقبل الصداقات ، تأتي الاخوة ، هذه الاخوة العربية التي هي حقيقة لا مراء فيها ، لا ننفك ننادي بها في كل ظرف وكل مكان ، لكننا مع الاسف لا ندفع بها في ميدان الانتاج ، ولا نصبُّها في القوالب الكفيلة وحدها بجعلها تؤتي ثمارهـا . ولعل القضاء على بعض الطبقات العتيقة الحاكمة والاتجـــاه صوب الديمقراطية الصحيحة خليق بهما ان يشقّا الطريق نحو بلورة هذه الاخوة في اتحاد فعلي وثيق .

تبقى مشكلة حرية الفكر باوسع معانيها . وهذه لا بد ان تتأثر في ظل نظام آمر Autoritaire مضطر الى حث الخطى . وفي اعتقادنا — مع اعترافنا بان الحياة لا تستحق ان تعاش دون حرية الفكر — انه اذا كان لا بد من بعض القيود في فـــترة انتقالية هي فترة إنقاذ ، فيجب ان نتقبل ذلك برحابـة صدر ، ونذكر انه عندما تكون الحرية ، حرية الوطن كله في خطر ، تصبح حرية الفكر وكل الحريات العامة في كفة ، وحرية الوطن التي هي الاساس في كفة .

محمد النقاش

شعارات واحدة . ولا يسوغ ان يستحيل الادب بخوراً ثم يحرق لحكام الدولة، بل لا يجوز ان يسكت الادب كله عن الدولة كلها. ينبغي للادب ، اياً كانت الحال، ان لا يتعطل من منبر نقد صارم للدولة تسلط منه اضواء كشافة، بل فضاحة ، على الدولة وعملها!

فعلام ؟ علام هذا التعارض الصميمي بين الادب والدولة ؟ ذلك مرده الى طبيعة الأدب ، وطبيعة الدولة (كدت اقول غريزتها !)

الدولة مهما بدا لنا من مظاهر أمرها ، ومهما نسب اليها من الغايات المثالية ، انما هي في الواقع اداة ضغط وتقييد واكراه وهي أداة ضغط وتقييد واكراه لمصلحة قسمٍ من المجتمع يقل، أو يكثر . ولكنها ليست اداة ضغط وتقييد واكراه لمصلحة المجتمع كله بالنسبة ذاتها لانها حين تتصف حقاً بهذه الصفة يكون المجتمع قد خلص من تناقضاته ، وبريء من التفاوت ، وانسجم انسجاماً كلياً ، وبالتالي تكون الحاجة قد بطلت الى الدولة التي تحفظ بالقوة بناء الهرم الاجتماعي الراهن من ان يضطرب مع العواصف او تطيح به الزلازل بفعل تناقضاته .

والدولة ايضاً اداة تقنين . ولست اعني بمجرد التقنين في الاغذية والاكسية وانما اقصد الى دلالة اوسع وأبعد. اقصد الى ان الدولة تأخذ ضرورة بما يسمونه « التفكير العملي » ، التفكير المقيد بقاعدة يسمونها «تقديم الاهم، على المهم واهمال غير المهم» ، بحيث نجد مثلاً ان انتاج البطاطا في ظرف من الظروف ، يعد أهم واجب تواجهه البلاد ، فلا تباح اثارة موضوع لا يمس البطاطا ، من قرب او بعد ، وبحيث نجد في ظرف آخر ان تمجيد زعماء الدولة يعتبر اهم واجب ، فلا يباح الكلام في موضوع الا اذا كانت الفاتحة والخاتمة تحدثاً بنعمة الزعماء وتبخيراً لهم ، ثم بحيث نجد ان بعض الموضوعات قد اصبح محرماً إما لان اوانه قد فات او لان زمانه لم يأت بعد ، او لذريعة اخرى من الذرائع .

فكيف مع هذا نريد ان لا يكون تعارض صميمي ، بين الادب والدولة؟ والأدب، في مقابل الضغط والتقييد والاكراه الذي هو سر الدولة ، لا تراه يطلب حاجة كما يطلب الحرية ، ولا تراه ينشد بغية كما ينشد الانطلاق. ذلك ان الادب مردّه الى عاطفة ، وفكرٍ يعبران عن ذاتها . والتعبير الجهري ، شرطه الاول الحرية، والقدرة على الانطلاق ، والا اختنق بعضه اختناقاً وبعضه الآخر جاء مسوخاً بما التمس من سبُلٍ ملتوية يتخذها متنفياً يدرأ به عنه الاختناق .

كيف نريد ان لا يكون تعارض صميمي ، بين الادب والدولة ؟ والادب ، في مقابل الضغط والتقييد والاكراه الذي تتحمله الدولة من الحكام لاستبقاء الحكم لاشخاصهم والاستئثار بالسلطة ، لا تراه يطيق احتكاراً ، فهو بطبيعته باب مفتوح لمن شاء ان يعانيه ، وفائدته ومتعته مباحٌ تناولها لمن يتناول، ثم ليس للأدب حكم يمكن البقاء فيه للحكام بالطرق التي يستطيع بها حكام دولة ان يتشبثوا بمقاعدهم . ان الادب لجمهورية مطلقة ، لا تقرر فيها القضايا لا بالاصوات الانتخابية ، ولا بالحناجر الهاتفة ، ولا بالاكف المصفقة ، ولا بنبابيت الشرطة ، ولا بالاموال المبذولة في افساد الضمائر. ذلك ان هذه جميعاً غايةُ قدرتها (حين تقدر) ان تقرر اموراً الى أجل محدود وموعد مضروب ، بينما قضايا الادب قد لا تقررها اجيال بل قد يقررها جيل على وجه ثم يقررها جيل آخر على وجه آخر .

وبعد ، فكيف لا يكون تعارض صميمي ، بين الأدب والدولة ، والادب، في مقابل التقنين الذي هو لازمة الدولة فتُقدم بحسبه ما تسميه الأهم على المهم ، وتهمل ما تعتبره غير مهم ، الأدب في مقابل هذا تتسع آفاقه في وقت واحد لكل ما يعني الشعور البشري ، والعقل البشري ، بل لكل ، ما عنى هذا الشعور وهذا العقل في الماضي ، وكل ما يعنيهما في الحاضر وكل ما يمكن ان يعنيهما في المستقبل . ومن هنا كنا نرى الادب لا يفتأ ، الى اهتمامه بالحاضر ، يرد بصره الى الماضي ويرحل رحلات اكتشاف الى مطويات التاريخ ، كما يمدّ بصراً الى المستقبل ويرود مكنوناته . وكلٌ ضروري ، لأن من لا يبصر جيداً اذ ينظر الى وراء ، لا يبصر جيداً اذ ينظر الى مكانه او الى امام . وفي احيان يثير الادب في امتداده الى امام ، مسائل مستقبلة لو منع منها بحجة ان وقتها لم يأت بعد ، او انها كناية عن تمنيات عقيمة او احلام بليدة ، لترك ذلك نقصاً لا تسد ثغرته في الضمير البشري، ولا في التطور البشري. لنتصور ان الدول التي قامت قديماً قد تسنى لها ان تقنن الادب ، فماذا كان يحدث ؟ أفكان يعقل ان تبيح الدولة ، عن رضى ، للادب ان يرسم حالةً افضل من تلك التي تمثلها الدولة الراهنة ؟ افكان يعقل ان تجيز الدولة عن رضى، للادب ان يبحث فيها على اعتبارها شيئاً يخضع للتبدل والزوال؟ افكان يعقل ان تأذن الدولة للأدب ان يتناول حكامها بوصفهم اشخاصاً يحق للمحكومين ان ينبذوهم ساعة يشاؤون ؟ لا ، ليس في طبيعة الدولة (بل غريزتها !) اذا

تسنى لها ادخال التقنين على الادب ان تبيح له برضاها واختيارها ان يعالج حالة تزول فيها الدولة واشخاصها في سبيل الافضل والاعدل ، والاجمل والاعلى . وهكذا تغلق فوراً على الادب الذي تقننه الدولة ، كل الموضوعات التي تتصل ، من قرب او بعد ، بحالة تزول فيها الدولة وأشخاصها : ومن استطاع ان يدلني حتى في عصرنا الحاضر على دولة لاتصدق عليها هذه القاعدة، كنت له من الشاكرين .

لقد سخر آناطول فرانس من بلينوس الأصغر الذي كان يدرس أحد خطباء الاغارقة بينما كان بركان فيزوف يدفن على مرأى منه خمس مدن في الرماد المحموم. ولكني أجد سانشوبانزا في رواية دون كيخوتي ادعى للسخرية والشفقة حين نصّب ملكاً على احدى الجزر ووكل به نفر من الاطباء يقننون له الطعام حرصاً على صحة جلالته . فلا يكن الادب هو بلينوس الأصغر ، ولا سانشوبانزا ! وان طبيعة الادب التي تقضي عليه بأن لا يكون شيء انساني غريباً عنه ، لتكفل ان لا يطيق الأدب سلوك بلينوس الأصغر، ولكن لاشيء في غريزة الدولة، يضمن انها لاتفعل بالادب ، اذا هو استسلم لها ، او سالمها ، كفعل الاطباء المقننين بسانشوبانزا المسكين الذي زعموه ملكاً، ثم احتجوا بصحة جلالته ليلغوا سلطته حتى على لقمته حين ينبغي له في نظرهم نصف لقمة .

واخيراً ، لامناص من معترض يقول : واذاً ، فانت تريد الدولة كل دولة ، أن لاتعنى البتة بشؤون الأدب ، وتريد الأدب أن لاينتظر البتة من الدولة واجباً نحوه ... انك تريد الطلاق ثلاثاً بين الأدب والدولة !

كلا ! ليس ذلك ما أرمي اليه ، لانه مستحيل . وانما أرمي الى ان الأدب لاينبغي له ان ينسى ان بينه وبين الدولة تعارضاً صميميا ، وان طبيعته تقضي عليه ان لا يتعطل من منبر نقد صارم للدولة ، وان رايته الخاصة هي التي يجب عليه أن يسير تحتها دائما حتى حين يصادف في وقت من الاوقات السعيدة ، ان تتفق شعاراته وشعارات الدولة .

أما ان يكون للدولة واجب نحو الأدب ، فذلك مالاجدال فيه . الا ان اتمامها واجبها نحو الأدب لايعني ان تتحكم فيه ، او أن يتنازل قيد انملة عن وظيفته في نقدها ، فان قيل : علام اذاً ، تقوم الدولة بواجبها نحو الأدب ؟ قلنا : يجب ان لاتقوم الدولة بهذا الواجب على اعتباره انعاما منها بل على اعتباره عملاً ان لم تقم به تعرضت لمزيد سخط من الشعب .

وواجب الدولة نحو الأدب لا يكون بما تضمن للادباء من « مواعين » ورق الطباعة ، او بما تختصهم به من مشاهرات وهم لايفعلون الا « النوم » على « مخدات » من قصائد ومقالات انشأوها « قبل الطوفان » . كلا ، ولا يكون واجب الدولة نحو الأدب بمنح تبذلها للادباء لمجرد اسم جمعية ادبية يحملونه ، او لمحاضرات يكلفون ارسالها من محطة الاذاعة ولا شافع لها الا تنفيع الأديب كما يقال .

تستطيع الدولة وينبغي لها ، في كل عام ، أن تذيع طائفة من الابواب والموضوعات تلتمس من الادباء ان يؤلفوا فيها ، في مقابل جوائز تبذل للفائزين منهم ، مع طبع الكتب الفائزة وترتيب طرق لطبع الكتب غير الفائزة ايضاً اذا كانت مستحقة.

بل تستطيع الدولة ان تتمم واجبها نحو الأدب بما يكون ابعد اثراً واعظم ثمراً . تستطيع ، مثلاً ، ان تبني داراً للتمثيل فتبعث الى الوجود فناً من الأدب اشرف عندنا على الاضمحلال.

ولكن ، مع هذا ، يبقي أهم واجب على الدولة نحو الأدب وثيق اللحمة بواجب الدولة نحو البلاد من نشر المدارس وبث التعليم وقمع الامية واعلاء مستوى الثقافة واشاعة البحبوحة . فقضية الأدب ترتبط ، قبل كل شيء ، بقضية شعب يقرأ . على أن هذا يعود بنا الى حيث بدأنا. فدولة تحترم الأدب ، على هذا النحو ، بانشاء أمة قارئة ، لاتهبط بقفة من السماء ، تلك دولة تنبثق من مسعى الأمة ومن تتميم الأدب لرسالته ان يكون منبر نقد صارم للدولة .

فأنت ، ايها الأديب ، منذ اخترت لنفسك ان تكون اديباً ، قد حرمت على ذاتك ان تصبح علاقتك بالدولة افضل من علاقة مهادنة جزئية في خير الحالات . انت محتوم عليك بطبيعة الأدب ، ان تقيم منبر نقد للدولة ، وتقوم عليه ناقداً تحت راية العقل والعاطفة وحق التعبير . ولقد تجد نفسك وحدك ، فان كنت لاتطيق هذه الوحشة ، وان كان يعجبك مال كثير او تفتنك المناصب ، فلم كنت اديباً اذاً ؟ لقد ملأ اسلافك الدنيا صياحاً ونواحاً ، وتضجراً وتذمراً ، منذ قالوا : لحقت به حرفة الأدب ، ففهموا الأدب على انه حرفة ومهنة ومرتزق ، ولم يفهموه على أنه دعوة ، وغير مأجورة !

ان مصير الأدب بيد الأدباء لا بيد الدولة !

رئيف خوري